Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

اللاجئون السوريون في الخليج
(الإمارات والسعودية نموذجاً)

د. سليمان محمد حسين*

تقرر مناهج البحث الحديثة وأدبيات البحث العلمي أن من أهم سمات البحث العلمي وشروطه الالتزام بالموضوعية العلمية التامة والأمانة العلمية؛ والالتزام بمنهج البحث الذي يعتمد توصيف الواقع وتصنيف مكوناته وترتيبها وفق الأولويات وتبويبها ضمن الحقول التي تحوي خصائصها؛ وعدم الاتكاء على الآراء الذاتية والمشاعر الشخصية أو العواطف الخاصة. ولكن العنوان الذي نتوجه إليه في هذا المؤتمر ونقدم أبحاثنا تحت عنوانه وهو مسالة اللاجئين السوريين الذين نشأت مأساتهم وتراكمت وتعقدت وتراكب بعضها فوق بعض وتداخلت مكوناتها وعناصرها وأشكلت أسبابها ونتائجها، وتداخلت مناطقها الإنسانية والبشرية والنفسية والاقتصادية والديموغرافية والسكانية والإناسية الأنثروبولوجية؛ إلى درجة أننا بات علينا أن نجافي هذا المنهج العلمي التقليدي ونطرح مجموعة من التساؤلات الحائرة والمحيرة في الوقت ذاته؛ أولها وأهمها: ما العنوان المنطقي المناسب الذي يمكن أن يُظهّر المسألة السورية ويُعطيها أبعادها الحقيقة ويقدمها في هيكلية واضحة حقيقية صحيحة مفهومة لتوجه العقل نحوها؛ إذ يمكنه الإحاطة بأطراف الخريطة الواقعية للحدث السياسي السوري.

هل يمكن أن نطلق على هذا الحدث: **إعياء منطق التاريخ** والوقوف باستلاب أمامه عاجزين عن إدراك كنهه والولوج إلى تفاصيله وفهم حقائقه ودقائقه أم نطلق عليه حدث **سيطرة منطق الطفرات** إذ لا يمكن أن يكون تطوراً طبيعياً لسيرورة الأحداث السياسية والاجتماعية التي ألمت بالحياة السورية منذ

---

*– **الدكتور سليمان محمد حسين**: من مواليد سوريا عام 1963م (محافظة القنيطرة)، فلسطيني الأصل ، دكتوراه في النقد الأدبي والدراسات الأدبية من جامعة دمشق، عضو الهيئة التدريسية في جامعة العلوم الإبداعية – الإمارات العربية المتحدة – الرتبة العلمية: أستاذ مساعد، كاتب وناقد وباحث – شاعر وقاص – خطاط ونحات، له عدة مؤلفات صادرة عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق قبل عام 2000، وعدة مؤلفات صادرة عن دور النشر السورية، وبحوث ومقالات في الفكر السياسي والحوار الحضاري والدراسات المستقبلية والنقد الأدبي والدرسات اللغوية والتربوية وفن الخط العربي والفن التشكيلي النحت على وجه الخصوص، وعضو في العام الدولي للتطوع – متطوع سابق مع جمعية رعاية المكفوفين بدمشق.

تشكل ما أطلق عليه الدولة السورية؛ وما ألم بالمجتمع السوري وبالتكوين الاجتماعي والسياسي السوري منذ ما يسمى نشوء الدول القومية في العصر الحديث الذي أعقب الحرب العالمية الثانية.

أم يمكننا أن ندعو ما يحدث (**إنهاك النفس الحضارية للإنسان**) للإنسان عامة وللإنسان العربي خاصة؛ فقد سيطرت على البشرية حالة من الرضى المذهل بالقتل والتدمير وحز الرقاب وشهوة التذبيح وإلغاء الآخر وسيطرة الطائفية؛ مما أدى إلى اندحار القيم الإنسانية وتهافت سلم القيم الذي حاول الإنسان بناءه عبر الزمن؛ وليست هذه الحالة بجديدة على السيرورة التاريخية للبشرية فقد مرت البشرية بمثل هذه المفاصل الجرمية بحق الإنسان؛ ولكن الذي يميز هذه المأساة الجديدة أن هناك تضارباً في تناولها والنظر إليها ومتابعتها وتضارباً وتناقضاً في مكونات الصراع والمتصارعين.

فإذا كانت الدراسات المستقبلية تتحدث عن أن (التاريخ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لن يكون كما قبله) فإنه يمكننا أن نقول: (إن التاريخ ما بعد الأزمة السورية لن يكون كما كان ما قبلها) إذ تبلورت الأقطاب التي كانت غائمة بين الشرق والغرب وفي المنطقة العربية أو ما يدعى بالشرق الأوسط سواء أكانت هذه الأقطاب دولية أم إقليمية. يضاف إلى ذلك بروز قوى جديدة لم تكن موجودة وقوى كانت موجودة ولكن وجودها أخذ منحى أكثر حضوراً وأثراً في تطورات الأحداث.

ومن نتائج هذه المأساة أن تحول أكثر من نصف الشعب السوري إلى لاجئين في شتى أنحاء العالم إلى درجة أن هناك دولاً أو مدنا لم يكن السوري قد سمع بها في جغرافيا العالم؛ وإذا به يجد نفسه مقيماً في هذه البلد أو هذه المدينة.

لذلك إيماناً بضرورة الوصول إلى صورة واضحة جلية حول وضع الإنسان السوري المعاصر في بلدان الهجرة والشتات وسعياً إلى رسم صورة تمكن الباحثين من استشراف المستقبل الذي ستؤول إليه القضية السورية والأمل في التخلص من الآثار السلبية الخطيرة المدمرة التي لحقت بالبنية التحتية وبالبنية المجتمعية والبنية النفسية للإنسان السوري والأمل في إعادة بناء الدولة والمجتمع وترميم العلاقات الاجتماعية المتضررة والوصول إلى مجتمع سوري معافى من جميع النواحي الإنسانية والاجتماعية وبناء مجتمع يحترم حق التجاور الإنساني والدولي سعيت للقيام ببحث حول وضع المهاجرين السوريين في الخليج واخترت الإمارات والسعودية نموذجاً للبحث نظراً لأنني مقيم في الإمارات ونظراً إلى أنني لا أستطيع التنقل بين دول الخليج بسهولة؛وقد استطعت أن أجري وذلك للمشاركة بهذه الورقة البحثية في المؤتمر الذي تعقده جامعة أديامان التركية حول وضع اللاجئين السوريين في جميع دول العالم وسبل مساعدتهم وسبل

استشراف المستقبل المنظور للإنسان السوري وللدولة السورية في ظل الظروف الدولية والإقليمية المؤثرة في الوضع السوري وفي ظل الظروف السورية الداخلية والمتغيرات المتسارعة في هذا المجال.

- **مشكلة المصطلح :**

العنوان المطروح في مؤتمرنا هذا يستخدم مصطلح (اللاجئون) ولكننا إذا ما أردنا أن ننظر في دلالة هذا المصطلح وتوافقه مع حالة السوريين الذين قدموا إلى الإمارات العربية المتحدة والسعودية فإننا لا نستطيع أن نقبل هذه الدلالة فمن المعروف أن هاتين الدولتين ليستا من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين عم 1951 ومن المعلوم أيضاً أنهما تستقبلان الوافدين ضمن ما يعرف بالإقامة القانوينة المحددة زمنياً يضاف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من السوريين يقيمون فيهما وفق قانون الإقامة القانونية هذا منذ زمن طويل وقد يكون بعضهم قد منح الجنسية أو جواز سفر إحدى الدولتين التي يقيم فيها؛ لذلك لا يمكننا أن نتحدث عن لجوء سوري في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في المملكة العربية السعودية. ومن هنا تتأتى مشكلة التوصيف والبحث والتعامل مع وضع السوريين في الإمارات إذ لا نستطيع أن نطبق عليهم ما يمكن تسميته (اللجوء) .

- منذ نشوء دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ عقود من الزمن في المملكة العربية السعودية فإنهما كانتا تستقطبان عدداً مهماً لابأس به من السوريين الذين كانوا يفدون إليهما للعمل والإقامة وقد شكل السوريون جالية فاعلة في الحياة الإماراتية والسعودية في شتى المجالات الاستثمارية والتربوبة والفنية والتكنولوجية وكان لهذه الجالية دور كبير وسمعة جيدة في سوق العمل الإماراتي والسعودي؛ فاليد السورية العاملة والعقل السوري العامل كانا مطلوبين ومرغوبين في هاتين الدولتين . ومع نشوب الأزمة السورية وتفاقمها أصبحت الإمارات والسعودية وغيرهما من بلدان الخليج مقصداً مهماً للسوريين الذين بدؤوا يبحثون عن القدوم إليهما بشتى الوسائل والسبل وقد وفق كثير منهم بأعداد كبيرة في الحصول على الإقامة القانونية بعد نشوب الأزمة.
- وفيما يأتي سنحاول استشراف واقع السوريين في بلدان الخليج من خلال تركيز الضوء على دولتين مهمتين من بلدان الخليج هما الإمارات والسعودي نظراً لأنني استطعت أن أحصل على استبيانات مباشرة من سوريين يعيشون في هاتين الدولتين.

1_ الاستجابة الإماراتية والسعودية لمساعدة (اللاجئين السوريين)

يمكننا الحديث مطولاً عن استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لمساعدة اللاجئين السوريين وهنا لابد من الدخول في الاستجابة الداخلية والخارجية إذ لا يمكننا الفصل بينهما وما أقصده بالاستجابة الداخلية أس مساعدة السوريين المقيمين داخل هاتين الدولتين ؛ والخارجية مساعدة اللاجئين السوريين في دول اللجوء الأخرى وخصوصاً دول الجوار السوري التي لجأ إليها معظم اللاجئين السوريين وأقيمت لهم مخيمات ومناطق عزل.

وسيكون الاعتماد الكبير في تصوير هذا الواقع على التصريحات الرسمية التي صدرت عن هاتين الدولتين في تقدير حجم المساعدات التي قدمت للاجئين السوريين.

أ- الاستجابة الإماراتية:

«أعلنت دولة الإمارات عن تقديم 503 ملايين درهم إماراتي (137 مليون دولار) مساعدة جديدة للتخفيف من معاناة السوريين، وذلك خلال مشاركة الدولة في المؤتمر الرابع للمانحين للأزمة الإنسانية السورية، والذي عقد في العاصمة البريطانية لندن، بحضور ومشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات والعديد من رؤساء وممثلي المنظمات الإنسانية الدولية. وقالت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التنمية والتعاون الدولي، رئيسة اللجنة الإماراتية للمساعدات الإنسانية الخارجية، والذي ترأست وفد الدولة للمؤتمر فإن دولة الإمارات تعلن تجديد التزامها، بتقديم مبلغ 137 مليون دولار . وقالت : مع دخول الأزمة السورية في عامها الخامس، أصبح مواصلة عقد مثل هذه المؤتمرات التي نحصد ثمارها يوماً تلو الآخر، ضرورة حتمية لأجل الحد من وطأة المعاناة وصون الكرامة الإنسانية للأشقاء السوريين. حيث سارعت دولة الإمارات للاستجابة لتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية للنازحين داخل سوريا إلى جانب اللاجئين في الدول المجاورة. حيث تخطت المساعدات الإنسانية الإماراتية للمتضررين السوريين، منذ العام 2012 وحتى نهاية عام 2015، 2.200 مليار درهم، ما يعادل 600 مليون دولار أمريكي، وبما يشكل ما نسبته 0.15% من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات».

فيما بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها دولة الإمارات للدول المجاورة لسوريا والمستضيفة للاجئين ملياري دولار أمريكي.» (1)

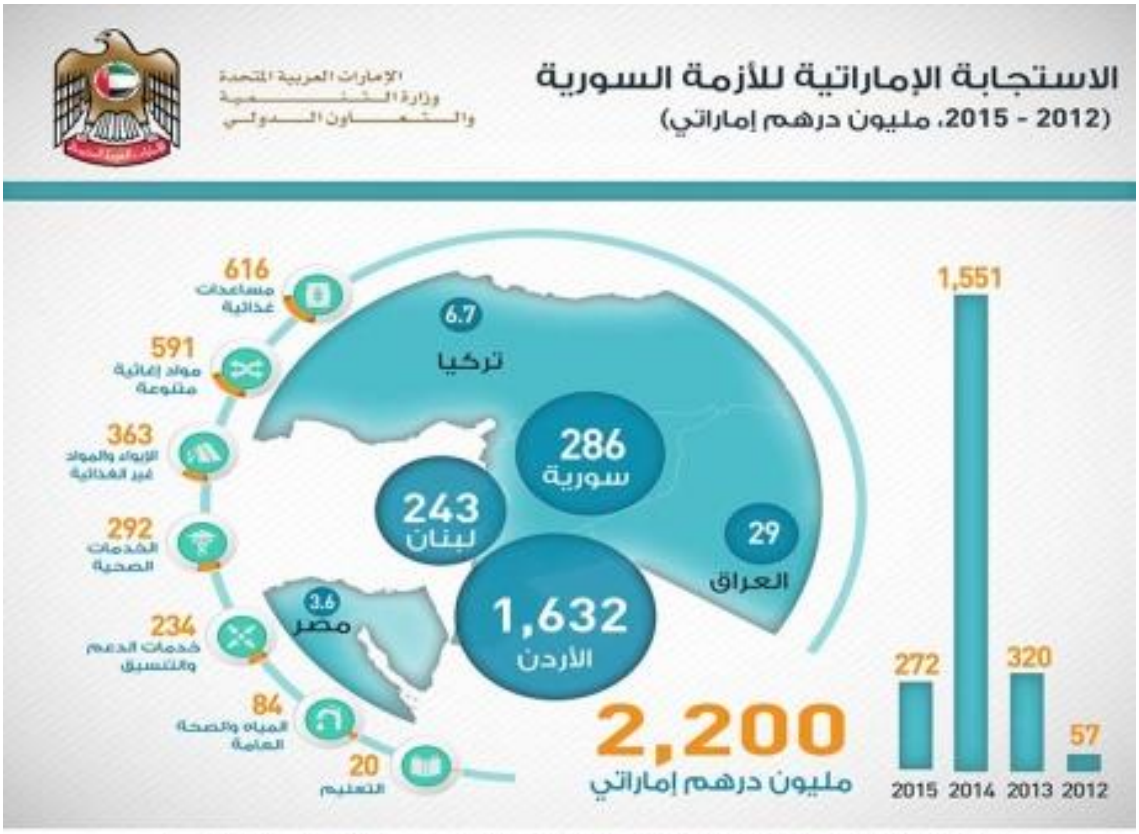

الإمارات تقدم ٥٠٣ / ملايين درهم لتخفيف الأزمة الإنسانية في سوريا خلال مؤتمر لندن للمانحين.

- وقد «أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات أن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت مساعدات للسوريين بأربعة مليارات درهم، وأنها استقبلت نحو ربع مليون **لاجئ سوري** على أراضيها، بينما بذلت الدولة جهوداً كبيرة للتخفيف من معاناة السوريين داخل الدولة وخارجها.
- وأن الأزمة السورية تمثل هما رئيسيا للسياسة الخارجية الإماراتية، ويأتي ذلك من إدراك واضح لانعكاسات الأزمة على سوريا ومحيطها العربي، مشيرا الى أن أزمة اللاجئين السوريين تأتي متفرعة عن الأزمة السياسية والأمنية لتشكل مأساة إنسانية عميقة وأولوية قصوى لدولة الإمارات.
- وأشار إلى أن حكومة دولة الإمارات استقبلت –منذ اندلاع الأزمة في عام 2011– 101 ألف و364 مواطنا سوريا من كل أطياف المجتمع السوري وطوائفه ومنحتهم تصاريح للإقامة في أرضها ليرتفع بذلك إجمالي عدد السوريين المقيمين في الدولة إلى 242 ألفاً و324 سورياً.
- وأضاف معاليه إنه وإدراكاً منها للظروف الحالية الصعبة أظهرت حكومة دولة الإمارات تعاضدا كبيرا عبر **السماح لعشرات الآلاف من السوريين الذين انتهت إقامتهم أو وثائق سفرهم بتعديل أوضاعهم مما يمكنهم من البقاء في الدولة**.. حيث تنعم العائلات السورية المتواجدة في الدولة

بحياة طبيعية وكريمة.. مشيرا الى أن عدد الطلاب السوريين الجدد والمسجلين في مدارس الإمارات منذ بداية الأزمة في وطنهم بلغ 17378 طالبا وطالبة، كما بلغ عدد المستثمرين السوريين الجدد في الدولة 6087 مستثمرا، مما يشير وبكل وضوح إلى ممارسة هذه الأسر لحياتها الطبيعية في بيئة الإمارات الآمنة والمرحبة.

- وأكد الوزير قرقاش أن دولة الإمارات تعد إحدى أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والتنموية للاجئين السوريين داخل سوريا والدول المحيطة، إذ وصل إجمالي المساعدات الإماراتية المتراكمة منذ بداية الصراع في سوريا إلى أكثر من 4 مليارات درهم إماراتي (حوالي 1.1 مليار دولار).. وقد شملت هذه المساعدات 581.5 مليون دولار في هيئة مساعدات إنسانية استفاد منها اللاجئون السوريون بشكل مباشر، بالإضافة الى أكثر من 420 مليون دولار أميركي للتصدي لإرهاب داعش في سوريا والعراق ونتائجه من تهجير داخلي ودعم إغاثي وإنساني للنازحين.
- كما خصصت وقدمت دولة الإمارات ستة ملايين دولار لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك لدعم جهود التنسيق من قبل موظفي الأمم المتحدة في عدد من مخيمات اللاجئين،
- وتتعاون دولة الإمارات أيضا مع حكومات المملكة المتحدة والنرويج لتوفير التعليم والتدريب وتأهيل الأطفال اللاجئين لاستكمال تعليمهم حيث أنفقت دولة الإمارات حتى الآن 53.3 مليون دولار إضافية على المخيم وتكاليفه اليومية.
- أنشأت دولة الإمارات وبالتعاون مع كل من ألمانيا والولايات المتحدة صندوق إعادة إعمار سوريا في العام 2013 الذي يهدف الى دعم جهود إعادة الإعمار ما بعد الأزمة، حيث قدمت دولة الإمارات 15 مليون دولار لمشاريع الصندوق في سوريا. كما أن دولة الإمارات رئيس شريك لمجموعة العمل المعنية بإعادة بناء وتنمية الاقتصاد السوري .»(2)

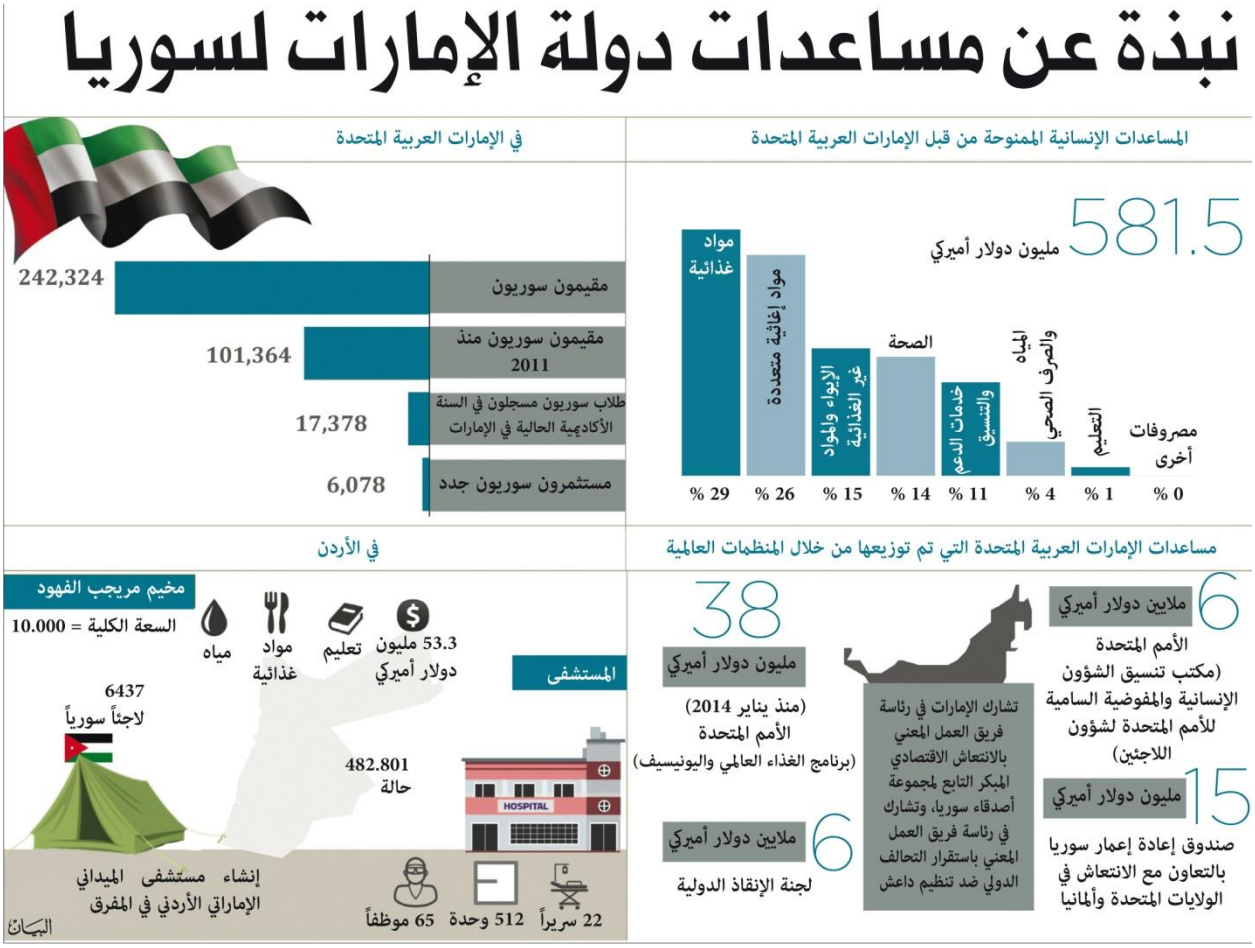

2- الاستجابة السعودية :

وفيما يتعلق بالسعودية فقد تم التصريح عن المساعدات التي قدمتها السعودية وفق ما يأتي:

« تستضيف السعودية ملايين اللاجئين وتعد أكبر مانح للمساعدات الإنسانية إلى اللاجئين اليمنيين والسوريين، بما في ذلك المساهمة في البرامج التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة.

وقال سفير السعودية لدى روما، الدكتور رائد القرملي، في بيان أمس إن السعودية «تستضيف ملايين اللاجئين من الدول الأخرى مشيرا إلى أن «ما بين 35 و40 في المائة من مجموع سكان السعودية هم من غير المواطنين». وأوضح أن «هذه الأعداد تضم 1.5 ملايين يمني وأكثر من 500 ألف سوري.

وتابع السفير السعودي أن هؤلاء **لا يسمون لاجئين** لأنهم يتمتعون بالإقامة القانونية، ما يسمح لهم بالوصول الكامل إلى المدارس والمستشفيات والسكن وفرص العمل. وأضاف أنه منذ اندلاع أزمتي سوريا واليمن، أعطت السعودية لمواطني هذين البلدين الحق في الحصول على الإقامة القانونية استثناء من المتطلبات والشروط في مثل هذه الحالات».(3).

3– استجابات المجتمع المدني:

وفي هذا السياق فقد أنشأ السوريون في الإمارات صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم الخدمات الممكنة للجالية السورية في الخليج وكان أهمها ما تم إنشاؤه على موقع (الفيس بوك: face book) وتطبيق (الواتس أب:whatsapp) وعلى (تويتير: Twitter)

وكان لهذه الصفحات والتطبيقات دور كبير في مساعدة السوريين المقيمين في الإمارات والسعودية وفي حل كثير من مشكلاتهم التي تلخصت فيما يأتي:

الإعلان عن الحاجة إلى مساعدات مالية لبعض الأشخاص أو الأسر لتأمين احتياجات منزلية أو لدفع أجرة منزل يضاف إلى ذلك طلب البحث عن الوظائف وتأمين عمل أو وظيفة وإعلانات عن مساعدات عينية بوساطة بوسترات و فيديوهات و إعلانات وقد ابتكر السوريون عيادات طبية الكترونية بالتواصل المباشر مع طبيب يقدم الخدمات والاستشارات الطبية وقد اضطلعت هذه الصفحات بتقديم المساعدات الإدارية ومتابعة الأوراق الرسمية و تعقيب المعاملات يضاف إلى ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية بالبحث عن عناوين أشخاص مجهولي العنوان وطلب نقل أدوية فردية لا تتوافر في سورية بوساطة المسافرين إلى سوريا ومحاولة تأمين قبولات جامعية إضافة إلى الخدمات التعليمية وقد طورت هذه الصفحات ذاتها فشكلت منصة لإحياء التراث السوري وإحياء التاريخ السوري الحديث والقديم و عرض صور الحياة اليومية للسوريين في سورية وعرض بعض المسلسلات التلفزيونية للأطفال التي كانت تبث سابقاً على الشاشة السورية .

وفيما يأتي عرض لبعض هذه الصفحات وما عرضته من محتويات:

أ– صفحة تكافل السوريين في الإمارات: (4)

@TakafulAlsoreenFeeAlemara

جاء في تعريف هذه الصفحة :

- تكافل السوريين صفحة فردية تهدف إلى مساعدة كافة السوريين الجدد في الإمارات أو الذين يسعون للقدوم إليها. وقد خصصت هذه الصفحة مجموعة من الخدمات تقوم بها على النحو الآتي :أخبار متنوعة – الزاوية القانونية – حالات إنسانية – سؤال وجواب – شخصيات سورية – عقارات – فاعل

خير – فرص للاستثمار – قضية للنقاش – لك سيدتي – مطلوب من ابن بلدي – معلومات من التكافل.

تكافل السوريين في الإمارات
تكافل السوريين في الإمارات

TAKAFUL
syria

TAKAFUL
Syria
اسمَك نَازِلْ
ونَازِلْ
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL
SyriA

TAKAFUL
SyriA
مَطْلُوبْ مِنْ ابِنْ بَلَدِيْ
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL
SyriA

TAKAFUL
SyriA
فاعل خير
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL
SyriA

TAKAFUL
SyriA
Q
?
سُؤَالْ وَجَوَابْ..
سؤال بحاجة إلى أجوبتكم..
تكافل السوريين في الإمارات / +971506263122 / www.takafulsy.com
TAKAFUL
SyriA

ب- صفحة (السوريون في الإمارات) (5)

ج- الجالية السورية في الإمارات (6)

د- سوريين في السعودية (7)

مما سبق يلاحظ أن النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي للسوريين في الإمارات أكبر بكثير منه في السعودية على الرغم من توفر هذه الوسائل في البلدين بنفس المستوى.

الإمارات تجتذب الطبقة السورية الميسورة(واقع وآفاق مستقبلية)

- **أجواء دمشقية تعويضية في الشارقة ودبي(معاينة شخصية):**

أينما توجه المرء في مراكز التسوق في دبي أو في أسواقها فإن لهجة معهودة تطرق أسماعه خصوصاً في إمارة الشارقة التي تعج أسواقها ومراكزها بالمتسوقين السوريين وكذلك بالمستثمرين السوريين وأصحاب المحلات التقليدية الدمشقية كمحلات الحلويات والمطاعم والبضائع التقليدية والمأكولات الدمشقية والسورية وتنظر حولك فتجد أسماء مثل مطعم ريف دمش ومطعم بلاد الشام والقرية الدمشقية ومحلات أفاميا لبيع البضائع والأطعمة والكونسروة السورية عموماً والدمشقية خصوصاً... مستثمرون عمروا الأسواق ومتسوقون ملؤوها حركة ففي الصيف تخلو الأسواق من أغلب الوافدين نظراً إلى سفرهم إلى بلدانهم ويبقى أكثر السوريين في الإمارات يملؤون أسواقها واقتصادها حيوية وحركة. وحتى في دبي التي كنا لا نكاد نسمع فيها سوى اللغات الآسيوية والأوربية وعلى وجه الخصوص الإنجليزية أصبحنا في كل وقت وفي كل أوان نسمع اللهجة السورية وخصوصاً اللهجة الدمشقية أو ما يسمى اللهجة الشامية.

وإذا تساءلنا عن الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها أكثر هؤلاء أو أغلبهم فإننا سنجد أنهم غالباً ما ينتمون إلأى الفئة الميسورة التي وفدت إلى الإمارات إما بحثاً عن استثمار وإما بحثاً عن عمل تتابع به حياتها ..

- « في (أبوظبي) :في مطعم "سوق الحميدية"، رجال ونساء يدخنون الشيشة ويلعبون الطاولة او يسكبون الشاي من الأباريق النحاسية. هذه اجواء دمشق القديمة، لكن موقعها هو منطقة مرسى دبي الراقية على ساحل دبي.
- وقال وليد ايوب، وهو احد زبائن المطعم، ان "هذا المطعم يجذبنا لانه يشعرنا باننا في دمشق."واضاف "ان المكان يقربنا من سوريا" ومطعم سوق الحميدية يستعيد بهندسته الداخلية السوق المسقوف والكراسي الخشبية والطاولات المزخرفة بالصدف، وهو واحد من عدة مطاعم سورية مشابهة انتشرت في الإمارات في السنوات الثلاث الاخيرة.
- وقال مالك المطعم حازم خياط الذي وصل الى دبي قبل سنة، إن الزبائن يؤكدون له انهم يأتون إليه "لكي يتنشقوا رائحة دمشق."
- وافتتَحت مطاعمُ معروفة في سوريا فروعاً لها في الإمارات، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، وهي تستقطب "اللاجئين" السوريين الميسورين الذين تعد الإمارات ودبي خصوصاً، وجهتهم المفضلة.
- وفي الواقع، من الصعب جداً بالنسبة للسوريين الفقراء أن يقيموا في الإمارات بسبب ارتفاع كلفة المعيشة والإقامة.
- وعلى عكس مئات آلاف السوريين الذين لجؤوا إلى الدول المجاورة لسوريا مثل لبنان والأردن وتركيا حيث يقيمون خصوصاً في مخيمات للاجئين، يبدو السوريون في الإمارات وكأنهم يتمتعون بمستوى حياة جيد حيث يتسوقون في المراكز التجارية ويمضون وقتاً في المقاهي والمطاعم.
- وقد قام بعض السوريين بفتح مشاريع تجارية خاصة بهم.
- وفي إمارة الشارقة، تنتشر على جانبي طرقات رئيسية لافتات لمحلات سورية تحمل أسماء مثل "مخبز الشام" و"زيتون الشام" و"سهل الزبداني" في اشارة الى المدينة القريبة من دمشق.
- ومن بين المتاجر السورية في الإمارة، محلات نبيل نفيسة للحلويات، وهو من أشهر متاجر الحلويات في العاصمة السورية.
- وقال مدير الفرع عبدالهادي نفيسة "مع تردي الأوضاع الأمنية في سوريا وفي ظل تنامي اعداد السوريين هنا منذ العام 2011، قررنا ان نفتح فرعا في الشارقة."

- وأغلقت سلسلة محلات نفيسة عدة فروع في سوريا خصوصا الفروع الواقعة "في المناطق الساخنة وفي ريف" دمشق.
- وما زالت محلات نفيسة مفتوحة داخل العاصمة السورية.
- وفيما تشتهر محلات نفيسة في دمشق بطوابير الزبائن القادمين لتذوق الكنافة الشهيرة، يبدو المحل في الشارقة هادئا.
- وقال عبدالهادي نفيسة ان الحصول على المكونات نفسها المستخدمة في سوريا كان صعبا، وكان لا بد من اجراء بعض التعديلات على بعض الوصفات.
- وقال احد الزبائن السعداء بافتتاح فرع للمتجر الدمشقي في الشارقة "أشعر انه بات لدينا قطعة من الوطن ... نفيسة هو من أول المحلات التي نفكر بزيارتها في دمشق."
- وعلى بعد كيلومترات قليلة، فتح رجل الأعمال أنس مستت فرعا لمطعم "طربوش" الذي كان من أشهر المطاعم في مدينة حلب التي دمرها النزاع.
- وتختلط روائح الكباب الحلبي مع اللهجة الحلبية في هذا المطعم لدرجة يخيل للزائر انه ليس في الشارقة بل في حلب.
- وعندما وصل مستت إلى الإمارات مع عائلته لم يكن يفكر بالأعمال قط.؛ لكنه يقول إنه "مع استمرار النزاع فتحنا فرعا للمطعم هنا" للحصول على مدخول.
- وبينما تجرى أعمال عدد كبير من السوريين بشكل جيد في الإمارات، إلا أنهم "خسروا الكثير" كما يقول محمد إدلبي، مؤسس مبادرة (دوبارة) التي تسعى الى مد الجسور بين رجال الاعمال السوريين الذين غادروا سوريا بعد بدء النزاع.
- وقال إن السوريين ليس لديهم معرفة كافية بالسوق الإماراتية وبقوانينها التجارية فيما تشكل كلفة المعيشة المرتفعة عقبة إضافية أمامهم.
- وبحسب إدلبي، فإن "الاستثمار في دبي مغامرة كبيرة بالنسبة للسوريين وهي ليست مغامرة جيدة دائما."
- وأضاف :إن "نصف الميسورين السوريين الذين قدموا إلى الإمارات باتوا الآن في الطبقة الوسطى بعد أن انفقوا مدخراتهم في استثمارات فاشلة أو على تكاليف الحياة."
- أما مستت الذي يقر بأنه من الذين خسروا مادياً، فيؤكد انه سيعود "بالتاكيد" إلى سوريا إذا ما تحسنت الأوضاع، إلا أنه لن يتخلى عن الفرع الذي افتتحه في الإمارات».(7)

- هذه الصورة التي رأيناها في الفقرات السابقة أكدها سوريون مقيمون في الإمارات ينتمون إلى فئات اجتماعية ومهنية وثقافية متعددة تأرجحت بين أستاذ جامعي وعميد لكلية جامعية ومفتش تربوي واقتصادي ومستثمر وطبيب متخصص في شتى الاختصاصات وصيدلاني وعضو مجلس شعب سابق ومدير مدرسة متقاعد ومهني وتاجر وموظف وغيرهم ممن يمكن وصفهم بنخبة المجتمع السوري وقد تم ذلك في استبيان قمت به ووزعته على مجموعة من المستفتين وقد واجه الاستبيان عدة عقبات كان أهمها **عدم الثقة**؛ أي أن من يطلب منه الإجابة عن بعض الأسئلة كان يحجم ويرفض تحسباً من أن يكون للاستبيان أهداف غير بحثية وغير علمية مع أنني طلبت إغفال الاسم والتصريح فقط بالمهنة والدرجة العلمية والمنصب المهني وشرحت في مقدمة الاستبيان أن جميع الأجوبة لن تستخدم في أي مجال آخر غير البحث وتحاشيت أي سؤال يمكن أن يثير الإشكال من الناحية السياسية أو الاجتماعية ومع ذلك فقد جاءت الأجوبة مختزلة جداً ومتخوفة تنم في بعض الأحيان عن عدم الجدية وعدم الاكتراث ولكن النتيجة النهائية تمثلت في الخلاصات الآتية:

1- الرغبة في العودة إلى البلد الأم سورية بعد انتهاء الأزمة وتحقق قدر جيد من الأمان يستطيع فيه الإنسان السوري العمل والعيش بكرامة يحققها له ولأولاده والأجيال القادمة من بعده.

2- الرغبة الشديدة بالاستثمار في إعادة إعمار سوريا بعد انتهاء الحرب وقد أجمع المستفتون جميعاً على ذلك ولا يقتصر الاستثمار في مجالات إعادة الإعمار العقارية وإنما قدم الجميع إمكانية الاستثمار في جميع المناحي التربوية والتعليمية والإنسانية والطبية والعقارية والتجارية والتكنولوجية. وإعادة بناء البنى التحتية، الطبابة، التربية في المجال المدرسي أو الجامعة، التنمية الثقافية أو التراث، ألخ)، وفي قطاعات معينة من المجتمع كقطاع المرأة والأطفال و ذوي الإعاقة.....) وقد وضع كثير من السوريين خططاً للاستثمار المستقبلي وحددوا المجالات التي سيخوضونها في مسيرة إعادة الإعمار المادي والمعنوي والبشري.

3- وقد وجد كثير من السوريين أن العوامل التي ستحدد قرار العودة للاستثمار في سوريا؛ أو للعودة إلى سوريا؛ أو أو لتقديم شيء ما بشكل أو بآخر لسوريا تتركز في تحقق الأمن وبناء المؤسسات الحقيقية والنزاهة في هذه المؤسسات ويأتي نوع الحل السياسي في المرتبة الأخيرة من هذه العوامل.

4- وقرر كثير منهم أن الذي يشجعهم على اتخاذ قرار العودة والاستثمار الذي هي المنشورات إخبارية وظهر ذلك في الفئة الطبية والتربوية ولم يذكر أحد المؤسسات العالمية أو المستشارين،

أو المؤسسات الوسيطة، أو المؤسسات خاصة ويبدو أن مرجع ذلك يعود إلى انعدام الثقة بالمؤسسات الخارجية أو الوسيطة أو الدولية.

5- وقد تأكد عدم الثقة من الإجابة عن السؤال: هل هناك مؤسسات معيّنة تثق بها لإيصال دعمك من خلالها وتضمن استعماله للغاية التي أردتها ؟ وكانت هذه الإجابة غالباً بالنفي نظراً إلى التجربة الواقعية التي عاشها المواطن السوري أو التي يعيشها حالياً في علاقته بالمؤسسات التي تقدم الدعم

6- أجمع المستفتون بالاعتزاز بجواز السفر السوري الذي يحملونه وقال أغلبهم : إنهم مازالوا يحملونه وأنهم لن يتخلوا عن هذا الجواز حتى لو حصلوا على اللجوء في أي بلد من بلدان العالم مهما يكن بلداً متقدماً أو غنياً. ويعود ذلك إلى أن الأكثرية الساحقة التي دخلت الإمارات وحصلت على الإقامة لابد لها من الاحتفاظ بجوازها نظراً إلى أن الحصول على الإقامة لا يمكن أن يتم دون جواز سفر ساري المفعول لمدة زمنية جيدة لا تقل عن ستة أشهر وإلى أن أغلب السوريين المقيمين لم يفقدوا جوازات سفرهم كما حدث للذين هربوا أو هُربوا عبر الحدود إلى الدول الأخرى إلى درجة أن بعضهم تخلص من جوازه ليسهل عليه الحصول على إعادة التوطين في الدول التي هرب إليها وهذه الحالة منتفية فيما يتعلق بالإمارات أو السعودية.

7- وبناء على البند السابق فإن كثيراً من السوريين من هذه الفئة مازالوا يقومون بزيارات إلى سورية خصوصاً في المناطق التي يمكنهم السفر إليها وليست مناطق ساخنة على الدوام كمدينة دمشق على سبيل المثال وقد يتعرض بعضهم للتوقيف المؤقت في المطار كما حدث مع كاتب هذا البحث بحجة تشابه الاسم مع أسماء مطلوبين لمحكمة قضايا الإرهاب أو التوقيف بشكل آخر إذا كان هناك أي إشكال مع هذا الشخص.

8- أجمع المستفتون على أن اهتمامهم بالشأن السوري من كافة النواحي قد ازداد وتضاعف بعد 2011 من خلال القيام بتقديم دعم ما خلال هذه الفترة، سواء أكان هذا الدعم من خلال مبادرة شخصية أم كان جزءاً من مبادرة جماعية ولكن المبادرات الفردية كانت هي السائدة نظراً إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي يعيشها السوريون في المهجر ونظراً إلى القوانين التي يمتثلون لها في البلد المضيف.

9- وهذا يعني أن أشكال التضامن الجديدة بين أفراد المجتمع السوري في المهجر بعد تدهور الوضع عام 2011 قد تعددت بين مساعدات:

أ- مساعدات مالية : كانت في أغلبها تتم على شكل حوالات مالية إلى الأهل والأقارب في سورية أو في تركيا أو في مصر أو في لبنان أو في أي بلد آخر يقيم فيه هؤلاء الأقارب. يضاف إلى ذلك المساعدات التي يقدمها السوريون داخل الإمارات لبعضهم بعضاً ممن يحتاج إليها .

ب - مساعدات عينية : جلها يذهب إلى المقيمين في الإمارات أو السعودية ممن يحتاجون إلى بعض الأشياء العينية من ملبس ومأكل وتأثيث منزل وما شابه ذلك ولم يكن تقديم المساعدات العينية ممكناً للأقارب أو للسوريين داخل سورية نظراً إلى أن إمكانية نقل هذه المساعدات غير متوفرة وإذا توفرت بشكل ما فإنها مكلفة تفوق تكلفتها أسعار المساعدات التي ترسل لذلك لا يتم إرسالها.

ج- تأمين عمل أو مساعدات من الجمعيات : وهذه مساعدات كان يقوم بها أغلب الذين يملكون مؤسسات إنتاجية أو مؤسسات أو شركات يمكن العمل فيها ويقومون بتسهيل عمل السوريين القادمين للإقامة؛ أو يقوم بها بعض الموظفين الذين يعملون في بعض الشركات ويرشدون من يبحث عن العمل إلى هذه الشركات والمؤسسات.

وبهذا أسهم المهاجرون بتخفيف وطأة الحرب على إخوانهم السوريين سواء أكان ذلك بتحويل الأموال أو بالخبرات (تعيم وتدريب).

10- وقد أجمع المستفتون على أن الأولويات التي يجب أن يتبناها المغتربون السوريون لمساعدة سوريا تكمن في إعادة تكوين الدولة وبناء المؤسسات الحقيقية التي تخدم المواطنة وتنتفي فيها الممارسات غير الإنسانية والممارسات الطائفية ويكون الولاء فيها للوطن وليس لأي اتجاه آخر.

11- أبدى المستفتون استعدادهم لتقديم المساعدات لسوريا في مرحلتها الانتقالية: التي تستطيع أن تقدمها كالمساعدات المالية وفق قدراتهم وإمكاناته ، والكفاءات المهنية، والثقافية والطبية والإدارية. دون النظر إلى المعاير المعايير الماثلة في المجتمع السوري الحالي بعد الأزمة والمعايير التي خلقتها الأزمة وعدم الأخذ بالحسبان في قرار مساعدة السوريين سوى معيار المواطنة وانتفاء الفساد.

12- ومن المستغرب وقد يكون من المتوقع أن يجمع المستفتون على تفضيل العمل مع المجتمع المدني وعدم العمل مع الحكومة المركزية، أو السلطات المحلية، أو القطاع الخاص.

13- لأن الثقة بالمجالس المحلية لإدارة المساعدات بطريقة رشيدة كما أسلفنا منتفية

14- أما العوامل التي من شأنها أن تجمّد المساعداتالتي يقوم بها السوريون أو تحول دونهاليست إلا الفساد وانتفاء الأمن والأمان وانتشار الفضى وعدم الثقة في وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها.

هذه صورة بسيطة عن وضع الجالية السورية في بعض بلدان الخليج ولا بد من الاعتراف بأن هذه الصورة ليست مكتملة نظراً إلى عدم القدرة على الإحاطة الشاملة التامة بأوضاع السوريين في هذه البلدان على المستوى الفردي لباحث واحد وإنما يحتاج إلى مؤسسات متخصصة للقيام بمثل هذا العمل للوقوف على الوضع الحقيقي والأكثر دقة في الواقع.

وقد حاولت جهدي أن أقدم هذه الصورة وفق الشكل الأمثل الذي أستطيعه

وفي الختام أشكر جميع الذين قدموا لي المساعدة لإنجاز هذه الورقة وأخص بالذكر والشكر عينة المستفتين الذي تكرموا بالإجابة عن أسئلتي لتقديم صورة واقعية حقيقيةعن واقع الإنسان السوري في مهاجرة.

والحمد لله والله ولي التوفيق.

الهوامش:

1- http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/8ecd6cc7-d072-4bfe-a3a8-18280590bea8f-

الاستجابة الإماراتية للأزمة السورية تاريخ النشر: 2016/02/05

2- http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-09-17-1.2461077

3- «الشرق الأوسط»

الخميس - 27 ذو القعدة 1436 هـ - 10 سبتمبر 2015 م رقم العدد [13435]

4- https://www.facebook.com/TakafulAlsoreenFeeAlemarat/posts/749811605034997

5- https://www.facebook.com/syriansinuae/

6- https://www.facebook.com/SyrianCommunityUae/photos/a.117127345098135.27852.117119905098879/715872298556967/?type=1&theater

http://elaph.com/Web/News/2014/6/912205.html